

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع242د

تاريخ القرار: 22 أفريل 2016

## ق ر ا ر

بتاريخ 22 أفريل 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع242د  
في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001  
المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7  
ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10د  
لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق  
بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم  
بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014  
والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم  
وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " بتاريخ 30 مارس 2016 والمتضمن طلبها إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "Mix100" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد666د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 4 أفريل 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة " لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة " حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة ضمن مراسلتها عد691د بتاريخ 07 أفريل 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن " تقدمت بتاريخ 30 مارس 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد314د تضمنت تظلمها من تعمد " تسويق عرض تجاري متعلق بتوفير خدمات الهاتف الجوال والأنترنات 3 G والمسمى "Mix 100" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات مقابل دفعهم لـ 100 دينار في الشهر والمتمثلة في:

- 100 دينار مكالمات في الشهر.
  - مكالمات غير محدودة نحو جميع أرقام " .
  - 5 جيجا أوكتي أنترنات 3G في الشهر.
  - إرساليات قصيرة sms غير محدودة وفي اتجاه جميع المشغلين.
  - 20 ساعة مكالمات في الشهر في اتجاه الأرقام القارة لأوروبا الغربية.
  - 500 % حوافز على كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دنانير.
  - سعر المكالمات في اتجاه كل المشغلين يساوي 28 مليم الدقيقة.
- وانتهت إلى طلب إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج العرض التجاري "MIX 100" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه وجميع المعلقات والومضات الإشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74 مطة عدد 3 جديدة من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت " تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد " تسويق عرض تجاري متعلق



بتوفير خدمات الهاتف الجوال والأنترنات 3 G والمسمى "Mix 100" والذي يخول لمشتريها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات مقابل دفعهم لـ 20 دينار في الشهر والتمثلة في:

- 100 دينار مكالمات في الشهر.
- مكالمات غير محدودة نحو جميع أرقام " .
- 5 جيجا أوكتي أنترنات 3G في الشهر.
- إرساليات قصيرة sms غير محدودة وفي اتجاه جميع المشغلين.
- 20 ساعة مكالمات في الشهر في اتجاه الأرقام القارة لأوروبا الغربية.
- 500 % حوافز على كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دنانير.
- سعر المكالمات في اتجاه كل المشغلين يساوي 28 مليم الدقيقة.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بمخالفة التعريف المطبقة عليه للتعريف المحددة من طرف الهيئة بمقتضى قرارها الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها مدعية أن هذه الممارسات ألحقت أضرار بمصالحها وانتهت إلى طلب إلزام شركة " " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "MIX 100" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 07 مارس 2016 تحت عدد 12935-د تتضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع الإلكتروني لشركة " " والخاص بالعرض التجاري "MIX" بمختلف أصنافه "MIX 15, MIX 20, MIX 30, MIX 50, MIX 100" والذي يخول للحرفاء التمتع بمكالمات غير محدودة نحو الأرقام التابعة للمشغل " دون غيره بالإضافة لسعر الدقيقة المطبقة على عرض "MIX 100" والمقدرة بـ 28 مليما مرفقا بصفحة الواب موضوع المعاينة.

وحيث دفعت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها بمشروعية العرض المتظلم منه مشيرة لحصولها على موافقة الهيئة لتسويقه منذ سنة 2010 مستبعدة انطباق قرار الهيئة عد54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها على عرض الحال مستشهادة بالقرار عد417655 الصادر عن المحكمة الإدارية بتاريخ 03 ديسمبر 2014 والقاضي "بإيقاف تنفيذ قرار الهيئة عد54 من حيث انطباقه على العروض التجارية السابقة لدخوله حيز النفاذ إلى حين البت في القضية الأصلية" مشيرة إلى أنشبقية عرض الحال عن تاريخ صدور قرار الهيئة عد54 نافية ركن التأكد الواجب توفره في المادة الاستعجالية وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.



## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقتية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "Mix 100" وسحب المعلقات الإشهارية التابعة له لمخالفته لقرار الهيئة ع54 عدد المؤرخ في 11 جوان 2014 إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن " كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (i) من الأمر ع3026 عدد المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه كعرض قار بمقتضى قرار الهيئة ع254 عدد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2015 شرط احترام مبادئ شفافية الأسعار وإشهار التعريفات وفقا لما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة وشرط نشر التعريف الواجهة المعتمدة بالنسبة للمكالمات المحلية في كل الوسائل والوسائط الإشهارية المتعلقة بالعرض موضوع الموافقة.

وحيث ثبت بالرجوع للخصائص التعريفية للعرض المنصوص عليها بقرار الموافقة المذكور أعلاه أن التعريف المطبقة على عرض الحال تقدر ب 170 مليون للدقيقة الواحدة ( باحتساب جميع الأداءات).

وحيث ثبت من محضر المعاينة المحتج به أن الشركة المطلوبة لم تقم بإشهار تعريف الواجهة الحقيقية للمكالمات المحلية رغم التنصيص بشكل صريح وواضح على هذا الشرط صلب قرار الموافقة سالف الذكر متعمدة مغالطة مشتركها من خلال موقعها الرسمي بإيهامهم بأن ثمن الدقيقة في العرض يساوي 28 مليون إذا كان الشحن يساوي أو يفوق خمسة دينارات.

وحيث لا جدال أن في تعمد اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتب في ترويج العرض المتظلم منه انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يرتب للعارضه أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

وحيث سبق للهيئة أن اتخذت إجراءات عقابية في حق المشغل " وصلت إلى حد توقيع خطية مالية عليه في مناسبتين تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات، من أجل نفس الممارسات موضوع دعوى الحال، كانت الأولى بتاريخ 22 أفريل 2015 بمقتضى قرار الهيئة ع50 عدد، في حين كانت الثانية بتاريخ 27 جانفي 2016 بمقتضى قرار الهيئة ع1 عدد.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب الدعوى إلى حين البت في الأصل، أضحى مبررا وحريرا بالقبول.

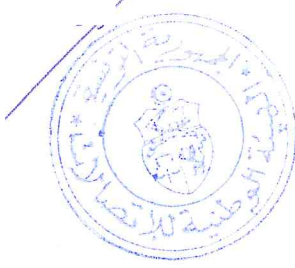


### ولهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن،  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات إلزام شركة "بايقاف العرض التجاري" MIX 100 وسحبه  
من كل معلقاتها الإشهارية إلى حين البت في القضية الأصلية.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملاً بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
يضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصفحة التنفيذية على هذا القرار

الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات